(ج) اجبار عدد من المزارعين على مبادلة أراضيهم بأراض أخرى يسيطر عليها حارس أملاك الغائبين. وبالطبع فقد رفض كثير من المزارعين هذا العرض لما يسببه من مشاكل وتعقيدات بين المواطنين العرب أنفسهم، ولذلك اضطروا الى ترك مزارعهم والرحيل الى المدن والقرى المجاورة.

(د) تجريف وهدم قنوات الري في منطقة الجفتلك في صيف ١٩٧٩ بحجة شق «حزام أمني» جديد. وقد سبب ذلك ضرراً بالغاً لأصحاب البيارات والمزارع في المنطقة.

(هـ) محاربة أي مشروع قد يؤدي في النهاية الى زيادة كمية المياه التي يستخدمها المواطنون العرب أو مساحة الأرض المروية لديهم. ومثال على ذلك، السياسة العدائية التي تنتهجها السلطة ووسائل الاعلام ضد مؤسسة أنيرا بسبب موافقتها على تمويل (American Near East Refugees Aid) مشروع استبدال قناة الفارعة الترابية بشبكة من الأنابيب. وبالفعل فقد رفضت السلطة الموافقة على تنفيذ المشروع المذكور، رغم أن الدراسات الفنية التي قام بها الخبراء الأميركيون والعرب قد أثبتت أنه يؤدي الى مضاعفة كفاءة استغلال المياه التي تمر فيه.

(و) تعتبر الحالة السيئة التي وصلت إليها القطاين التي أقامها المزارعون الفلسطينيون عبر مئات السنين على سفوح التلال في الضفة الغربية نموذجاً حياً لنتائج السياسات الاقتصادية في الضفة. فقد ساءت أحوال الجدران الاستنادية الى حد بعيد لانعدام صيانتها بسبب الارتفاع الساحق في أجور العمال. وقد أدى ذلك الى حدوث انجراف شديد في التربة السطحية للسفوح الجبلية والى تسرب الجزء الأكبر من مياه المطر الى الأودية التي تؤدي في النهاية الى المناطق الساحلية داخل اسرائيل. كما يدخل في نطاق هذه السياسة الاهمال المتعمّد للاحراج في الضفة، والذي يصل في بعض الأحيان الى حد محاربة نشاطات التحريج والاساءة للأحراج القائمة.

نماذج من الاستغلال الاسرائيلي لموارد المياه في الضفة

ان الشق الثاني لجوهر السياسة الاسرائيلية، بالنسبة لموارد المياه في المناطق المحتلة، هو العمل على استغلالها بشكل كولونيالي يستهدف، بالدرجة الأولى، تحقيق المصالح الاسرائيلية. ويلاحظ أن الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تتفق على ضرورة إحكام سيطرتها التامة على موارد المياه في الضفة متذرعة بضرورة تنسيق استغلال هذه الموارد لمصلحة «الطرفين». وفي ما يلي نماذج من الاجراءات الاسرائيلية التي تحقق لاسرائيل الاستيلاء على نصيب الأسد من مياه الضفة الغربية:

١ ــ قامت اسرائيل بحفر ٢٧ بئراً ارتوازية في الضفة تضخ حوالى نصف كمية المياه التي تضخها الآبار العربية مجتمعة، وعددها ٣١٤ بئراً. وما زالت النية متجهة نحو حفر المزيد من هذه الآبار.

٢ ــ في الوقت الذي منع فيه المزارعون العرب من استغلال مياه نهر الأردن في ري منطقة الأغوار، كما ذكرنا سابقاً، سمحت السلطة للمستوطنين الاسرائيليين، في شمالي وادي الأردن، بضخ المياه من النهر لاستعمالها في ري بعض المحاصيل التي تتحمل تركيزاً متوسطاً من الأملاح (مثل العنب). ويقدر بأن اسرائيل تضخ حوالى مليون متر